بيان

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة (يوم الأسير الفلسطيني)

يصادف يوم السابع عشر من نيسان/ابريل من كل عام يوم الأسير الفلسطيني، ويأتي يوم الأسير الفلسطيني هذا العام في الوقت الذي يقبع فيه قرابة (7000) أسير من بينهم (57) أسيرة و(500) معتقل اداري و(300) طفل فلسطيني في معتقلات الاحتلال الاسرائيلي، حيث تمارس بحقهم أبشع أساليب التعذيب الجسدي والنفسي، هذا عدا عن الأسرى المرضى الذين يعانون من سياسة الاهمال الطبي المتعمد المتبعة التي أودت بحياة الكثير منهم فقد بلغ عدد الأسرى الشهداء قرابة (210) شهيد، كان آخرهم الشهيد محمد الجلاد من محافظة طولكرم الذي استشهد في شباط / فبراير 2017. كما ويصادف يوم الأسير هذا العام أيضاً دخول الأسرى بقيادة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح المناضل "مروان البرغوثي" لإضراب جديد عن الطعام في سياق مواجهتهم وتصديهم لممارسات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة بحقهم.

وان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الوقت الذي تدين فيه كافة الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي والوحدات الخاصة التابعة لإدارة مصلحة السجون الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني والأسرى الفلسطينيين بأشد العبارات في سياق ممارسات التمييز العنصري التي تمارسها هذه السلطات وأذرعها المختلفة بحق الفلسطينيين تطالب المجتمع الدولي ممثلاً بدوله وهيئاته بالضغط على اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من أجل تسهيل مهمة فريق تحقيق دولي لتقصي ظروف المعتقلات والأسرى الفلسطينيين يكلف بهذه المهمة على الفور، خاصة وأن الأسرى يشرعون بخوض اضراب جديد عن الطعام لمواجهة السياسات والانتهاكات الاسرائيلية الجسيمة لأبسط حقوقهم، معبرة عن تقديرها واعتزازها بنضالات هؤلاء الأسرى وتضحياتهم.

كما أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تطالب الجهات الدولية المعنية وكافة الدول المؤمنة بالحرية وقضايا حقوق الانسان بالعمل الجاد من أجل توفير نظام حماية دولي للأسرى الفلسطينيين يضع حداً فورياً لهذه الانتهاكات التي لا يمكن تصنيفها الا ضمن جرائم الحرب التي تستدعي الملاحقة والمساءلة أمام العدالة الدولية الناجزة، كما تهيب بالمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لإجبار اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على احترام القانون الدولي والانصياع لمقررات الشرعية الدولية وارادة المجتمع الدولي وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بها على النحو المحدد في

ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب.

كما تهيب الأمانة العامة بكافة المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربية والدولية، وخاصة المؤسسات الحقوقية أن تتحمل مسؤوليتها وتقوم بدورها وفق اختصاصها ومبادئها السامية التي تعتنقها في فضح الممارسات الاسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين، واتخاذ ما يقتضيه الحال بتوفير الحماية لهم كأسرى حرب طبقاً للمواقف والقوانين الدولية.